



الاتحاد الوطني لطلبة المغرب
لجنة الإعلام الوطنية

تقرير: غليان تعيشه الجامعة المغربية بسبب مشروع القانون الإطار 51.17



تشهد الجامعات المغربية حالة من الغليان بسبب مقتضيات مشروع القانون الإطار 51.17 المتعلقة بمنظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي والتي تضرب بشكل واضح وجلي مجانية التعليم، حيث يتضمن مشروع القانون وبشكل صريح في المادة 42 من الباب الثامن عبارة تؤكد خيار الدولة في فرض رسوم للتسجيل بمؤسسات التعليم العالي والثانوي التأهيلي، الشيء الذي دفع الجماهير الطلابية إلى حالة من الاستياء و الغضب جراء السياسات الرسمية العنصرية التي تهدف إلى الإجهاز على آخر ما تبقى من مكتسبات أبناء الشعب وقد ترجمت الجماهير الطلابية هذا الغضب إلى حملة من الاحتجاجات والأشكال النضالية السلمية دفاعا عن حرمة الجامعة العمومية والتعليم العمومي.

و استجابة لنداء الكتابة العامة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب عرفت جل كليات المغرب مجموعة من الأشكال تمثلت فيما يلي:

مسيرات احتجاجية :

شهدت مجموعة من الجامعات المغربية مسيرات احتجاجية وتنديدية
بمضامين مشروع قانون الإطار 51.17 أبرزها جامعة ابن زهر وابن
طفيل وعبد المالك السعدي



حقيقت نقاشية :

نظمت كل من جامعات الرباط، بني ملال، سطات، تطوان، مراكش

والدار البيضاء حقيقت نقاشية لتحسيس الطلاب بخطورة مضامين هذا المشروع



وقفات وأشكال تعبيرية :

وقفت الجماهير الطلابية في العديد من المدن تنديدا ورفضاً للإصلاحات
العنصرية الفاشلة التي تنهجها الدولة لقطاع التعليم



ندوات :

كما أقيمت مجموعة من الندوات في مختلف الجامعات والتي ناقش الطلاب من خلالها مقتضيات هذا القانون الذي يهدف لتخريب ما تبقى من التعليم



بيانات :

كما أدانت الكتابة العامة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب عبر بياناتها هذه الإصلاحات المستنسخة للتجارب الدولية والتي لا يمكن تكييفها مع واقع التعليم المغربي ووصفت هذه المخططات بالارتجال و العيبية، كما دعت الجماهير الطلابية إلى الإستمرار في حملة الغضب حتى تحقيق المطالب

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب
الكتابة العامة للتنسيق الوطني

بيان استنكاري

الأغلبية الحكومية تقرر عقد دورة برلمانية استثنائية للقضاء على التعليم العمومي

في خطوة خطيرة وجريئة دعت الأغلبية الحكومية خلال لقائها الأول في هذه السنة يوم الأربعاء الماضي 06 مارس 2019 إلى عقد دورة برلمانية استثنائية في الأسبوع المقبل لتمرير مشروع القانون الإطار 51.17.

يأتي هذا القرار في سياق وطني يعمه استياء مجتمعي من السياسات الرسمية، مصحوب بالعديد من الخروقات الحقوقية الخطيرة أحرها التدخلات العنيفة في حق الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد خلال احتجاجاتهم المطالبة بالإدماج في الوظيفة العمومية.

فرغم كل الخطوات التنبهية للكتابة العامة للتنسيق الوطني؛ من مذكرة مطبوعة مستعجلة وبيانات استنكارية للطريقة التي تتعاطى بها الوزارة الوصية مع مطالب أبناء الشعب المغربي، والحملة الوطنية التي أطلقت بربوع الجامعات المغربية مع ما رافقها من احتجاجات طلابية مختلفة، تبقى الحكومة غير آبهة لنداءات الطلاب وباقي مكونات المجتمع ومصرّة على تنفيذ الإملاءات الخارجية.

وبناء عليه فإننا في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نعلن للجماهير الطلابية والرأي العام ما يلي:

- 1- تحمينا المسؤولية كاملة للوزارة ورئاسة الحكومة في تمرير مشروع القانون الإطار في الدورة البرلمانية الاستثنائية، وما ستؤول إليه الأمور غداة المصادقة عليه؛
- 2- دعوتنا إلى إضراب وطني يوم الخميس 14 مارس 2019 في جميع الجامعات المغربية مصحوبا بمقاطعة شاملة للدراسة، احتجاجا على السياسات العنيفة وعدم الإصغاء لأراء الطلاب وممثلهم؛
- 3- تنظيمنا لوقف احتجاجية وطنية يوم السبت 16 مارس 2019 أمام مقر البرلمان، وندعو كافة الطلاب المغاربة وكل الفوريين للحضور والمساندة؛
- 4- تضامننا التام ومساندتنا المطلقة واللامشروطة للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، وطلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة في نضالهم دفاعا عن المدرسة والجامعة العموميتين؛
- 5- عزمنا الاستمرار في خوض كافة الأشكال النضالية السلمية دفاعا عن الجامعة العمومية وحرمتها؛
- 6- تجديدنا الدعوة الصادقة والملحة لكافة مكونات الحركة الطلابية إلى التكتل، وخوض معركة الدفاع عن مصير الجامعة العمومية، وصون المكتسبات التاريخية للحركة الطلابية.

الكتابة العامة للتنسيق الوطني
10 مارس 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب
الكتابة العامة للتنسيق الوطني

بيان

من الإجازة إلى البكالوريوس .. التعليم بالمغرب حقل تجارب بالتناوب

في سياق وطني تطعمه الاحتجاجات والاستياء من السياسات الرسمية، انعقدت ندوة رؤساء الجامعات يوم 22 فبراير 2019 بالدار البيضاء بإشراف من وزارة التعليم العالي استكمالاً لمخرجات لقاء مراكش من أجل بلورة إخراج جديد للهندسة البيداغوجية الجامعية الخاصة بسلك الإجازة، وبموجبها سيتم تجريب نظام جديد (البكالوريوس) خلفاً للإجازة والعودة إلى نظام الأربع سنوات. وعلى ضوء هذا النقاش الذي لا ينفصل عن التوجهات الكبرى للدولة؛ فإن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب تنويراً للرأي العام وقياماً بمهامه التاريخية، يؤكد ما يلي:

1. إن هذا التوجه يضاف إلى سجل من المخططات المترددة في وقت وجيز، يبعد تمرير المخطط المشؤوم للتوظيف بالعموم الذي يشكل بشروطه الحالية إهزاجاً على مكتسبات أبناء الشعب في وظيفة آمنة وقارة، مروراً بالنسخة المشوهة من الميثاق "المخطط الاستعجالي" الذي صرقت عليه ملايير الدراهم دون أن يضع حداً للفشل، بل وبدون مفاصلة، وصولاً إلى مشروع القانون الإطار 51.17 الذي يؤشر على إنهاء مجانية التعليم، وهو ما يجعل من الجامعة والمدرسة العموميتين مجالاً لاستعراض السياسات الجديدة لكل وزير يتسلم زمام السلطة، كما يجعل منها ساحة للاغتناء الجشع، بغير مراعاة سوسيو اقتصادية وسياسية، وإملاءات من المؤسسات الدولية المانحة.
2. إن القرارات الإصلاحية المستنسخة للتجارب الدولية، المتعاقبة على المنظومة التعليمية وعلى غيرها من القطاعات الحيوية، دون تكييفها مع واقعنا المغربي، ودون الإشراف الفعلي للمتعلمين الأساسيين من طلبة وأساتذة وهيئات مجتمعية، ليؤكد بالملموس طابع الارتجال والاستعجال والعمى، في غياب تام لأي دراسات دقيقة تقيم الحصيلة السابقة لنظام الإجازة، وفي غياب آليات مضبوطة للمحاكاة والمتابعة والتقييم والتطوير؛ سيفرض المجال مفتوحاً أمام تكرار النتائج المخيبة نفسها.
3. إن إيلاء الاهتمام في الإصلاحات التعليمية والخاصة بالهندسات الشكلية وهجر الأموال، على حساب الظروف المناسبة للتعلم، وتوفير الأرضية الخصبة للجودة والرفق وتكافؤ الفرص؛ جزء لا يتجزأ من المعضلة.
4. إن تعيين نقاش تجريب التعليم العالي، الذي لا يتنافى مع الإبقاء على لغات الانفتاح، خاصة الإنجليزية لما توفره أكثر من غيرها من اللغات لولوج التكنولوجيات والمعرفة؛ مقابل التمكن للفرنسية في المناهج التعليمية بمسمى التناوب اللغوي لتكريس اللغوية والتخلف، وإدخال الارتباك اللغوي في تحصيل العلوم.
5. إن غياب التصييم على آليات محددة قلمة لمخطط السوسيو اقتصادي في توفير فرص التدريب للطلبة، من الثغرات الواضحة التي تعاني منها منظومة التعليم المغربي، وهو السبب الرئيس في توسيع الهوة بين الجامعة وسوق الشغل، وكل إصلاح لا يجعل هذا الورش على رأس أولوياته فهو إعادة لإنتاج الفشل.
6. إن المعركة الوطنية التي يخوضها طلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة بالمغرب من أجل ملقهم المطبوعي العادل، جزء لا يتجزأ من نضالات الطب المغاربة والشعب المغربي. ضد مشاريع الخصومة المستفحلة، وإفراغ مبدأ النفاذ.

وبناء عليه فإننا في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب نعلن للجماهير الطلابية والرأي العام الوطني ما يلي:

- تأكيدينا على مضمين "المذكرة المطبوعة المستعجلة" التي وجهناها للوزارة ورئاسة الحكومة بتاريخ 05 فبراير 2019، حول مطالبنا المستعجلة وملاحظتنا حول مشروع القانون الإطار؛
- عزمنا على الاستمرار في خوض الأشكال النضالية السلمية دفاعاً عن الجامعة العمومية وحرمتها، وندعو كل مكونات الجامعة والشعب المغربي إلى التكتل صوناً للمكتسبات التاريخية لشعبنا وتحقيقاً للمطالب العادلة والمشروعة في تعليم حر وعادل ووجد؛
- استمرارنا في حملة الغضب الوطنية التي أطلقناها بربوع الجامعات المغربية تحت شعار: "جميعاً ضد إلغاء مجانية التعليم"، ودعوتنا كل الفروع الطلابية إلى تكثيف الاحتجاجات ضد السياسات العنيفة والإقصاء الممنهج لأراء الطلاب وممثلهم؛
- مساندتنا المطلقة واللامشروطة لطلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة في نضالهم دفاعاً عن الجامعة العمومية، ومن أجل تحقيق الشروط المناسبة لتكوين بلق بالطلبة الأطباء؛
- تضامننا المطلق مع كافة قضايا الشعب المغربي (مقتل الربيع وجرادة، الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، اتحاد التنسيق التعليمي،...) وتأييدنا على بقاء الاتحاد وفيما لكل قضايا الشعب العادلة.

الكتابة العامة للتنسيق الوطني
27 فبراير 2019

#ضد-قانون-51-17

مع حق عمالي النشر

عن لجنة الإعلام الوطنية 2020-2019